آليات علم المعاني وأبعاده التداولية

Mechanisms of semantics and its pragmatic dimensions

غالي فاطيمة*

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، gfa4646@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/01 تاريخ القبول: 2022/02/18 تاريخ النشر: 30/03/ 2022

الملخص :

إذا كان علم المعاني المجال الّذي يلقي مقارباته حول الظّروف، والأحوال، والمقامات الّتي تكون كالمؤطّر، والكنف لعمليّة صناعة الكلام؛ فإنّه بذلك يخطو خطوات متماسكة نحو التّداوليّة الّتي تعنى بمثل هذه المقاربات؛ وعليه فلا ضير أنّ الآليات المحتوات، المندرجة تحت لواء علم المعاني تتقاطع، وتتماثل تماثلا (مفهوماتيّا) في بعض (تمظهراتها) مع بعض (الميكانيزمات) المعتمدة في الطروحات التّداوليّة المعاصرة؛ ولكي نثبت الطّرح لا بأس أن نعرّج على بعض الآليات الّتي يشتمل عليها علم المعاني لنرى إلى أيِّ حدّ ترقى .

الكلمات المفتاحية: الآليات ، علم المعاني ، الأبعاد التداولية.

Abstract:

If the science of meanings is the field that sheds its approaches to the circumstances, conditions, and stations that are like the framework, and the framework for the process of making speech; Thus, he is taking coherent steps towards the deliberativeness that is concerned with such approaches; Accordingly, there is no harm in the content mechanisms falling under the banner of semantics intersect, and are similar (conceptually) in some of their (manifestations) with some (mechanics) adopted in contemporary deliberative propositions; In order to prove the subtraction, it is okay to go over some of the mechanisms that the science of semantics includes in order to see to what extent it rises.

Keywords: mechanisms, semantics, pragmatic dimensions

- التّقديم، والتّأخير:

يعتبر مبحث التّقديم، والتّأخير من المباحث المهمّة الّتي استأثرت باهتمام السّواد الأعظم من البلاغيّين العرب، فلقت رواجا كبيرا في مؤلّفاتهم، وربّما كان من أهمّ الدّلائل على كلامنا ما ذهب إليه "عبد القاهر الجرجانيّ" عندما قال: "الـتّقديم، والتّأخير باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يغترّ لك عن بديعه، ويفضي بك

المؤلف المرسل*

إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطّف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن أراقك، ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحول اللّفظ من مكان إلى مكان "[1].ممّا يعني أنّ للتّقديم، والتّأخير فوائد جمّة تعبر عن مدى سعي العربيّة إلى تحصيل جمال التّعبير، والصّياغة قبل كلّ شيء، ولو كان ذلك على حساب الـتّرتيب الّذي وضعه الأوّلون[2]،كما قد تمتزج فيه الرّؤى، أو يضمّ عددا من المحاور في البلاغة العربيّة؛ وهناك من وصفها بأنّها(مظهر من مظاهر الشّجاعة العربيّة)، فيها إقدام على مخالفة قرينة من قرائن المعنى من غير خشية لبس اعتمادا على قرائن أخرى، ووصولا بالعبارة إلى دلالات، وفوائد تجعلها عبارة راقية ذات رونق جميل ".[3]

إنّ نظرة متفحّصة، واعية اتجاه النّصّ الّذي أورده "الجرجانيّ" تفضي بنا إلى القول:" إنّ سرّ اهتمام الدّراسات البلاغيّة بمبحث التّقديم، والتّأخير كونه لا ينفكّ وركن ركين في بحوثهم، وذات صلة وثيقة بالأغراض الأسلوبيّة الفنّيّة الكامنة في الكلام ذات النّظرة الجماليّة التّأثيريّة" .

أمّا عن طريق حدوث ظاهرة التّقديم، والتّأخير في الكلام، وما يترتّب عنها فيمكن القول: "إنّها تحدث عند تغيّر قواعد النّظام التّركيبيّ الّذي يصدره الدّرس النّحويّ، أو عند حصول انتهاك وينتج عن هذا الانتهاك الصّريح ظهور إفرازات دلاليّة أخرى تنقل المعنى من مستوى إلى آخر[4].

من البلاغيّين العرب الّذين تعاملوا مع آلية الـتّقديم، والتّأخير، وكان لهم دور كبير في إثرائه نلفي الإمام "عبد القاهر الجرجانيّ" الّذي بنى نظرته وفق تصوّر خالف فيه النّحويّين الّذين كانوا يظنّون أنّ حصول التّقديم مقصور على العناية، والاهتمام ،إذ كان يكفي بالنّسبة إليهم أن يقال: "إنّه قدّم للعناية، لأنّ ذكره أهمّ "[5] ،لكنّهم تغاضوا عن ذكر "من أين تلك العناية ؟ وبم كان أهمّ وأولى"[6] .

هكذا يغدو المقام عند "الجرجانيّ" مثل مؤشر مهمّ ،ودعامة أساسيّة في عمليّة التّقديم والتّأخير الحاصلة في الصّياغات اللّغويّة ،وتثبت أحقيّة المقتضى التّصوّريّ حين قام المنظر البلاغيّ بتمثيل النّحاة على فكرة مفادها يقول:"...كمثل ما يعلم من حال النّاس في حال الخارجيّ يخرج، فيعبث، ويفسد، ويكثر به الأذى ، إنّهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قتل، وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنّه يقدّم ذكر الخارجيّ، فيقول: "قتل الخارجيّ زيد" ولا يقول: "قتل زيد الخارجيّ"، لأنّه يعلم أن ليس للنّاس في أن يعلموا أنّ القاتل له "زيد" جدوى، وفائدة، فيعنيهم ذكره، ويهمّهم، ويتّصل بمسرتهم، ويعلم من حالهم أنّ الّذي هم متوقّعون له، ومتطلّعون إليه

متى يكون وقوع القتل بالخارجيّ المفسد، وأنّهم قد كفّوا شره، وتخلّصوا منه "[7]، أي أنّ مقام الحال عند "الجرجانيّ" نقطة تشكّل العالم انطلاقا من فكرة متعلّقة بالمتكلّم تسمح له أن يقدم، أو يؤخّر في كلامه.

ما ينبغي الإشارة إليه أنّ ثـمّة آليات ذهنيّة تتدخّل بين الدّراسات النّحويّة، والدّراسات البلاغيّة في تعاملها مع ظاهرة التّقديم، والـتّأخير لتظهر الفروق الجوهريّة بينهما؛ فإذا كان

النّحويّون يعتبرون قضيّة الرّتبة ممثلة للنّموذج الأدائيّ في التّركيب المألوف، فإنّ المنظّرين، والدّارسين البلاغيّين العرب ينظرون إليها- مسألة الرتبة- في الكلام نظرة مغايرة قوامها: اعتبار الرّتبة عاملا من بين العوامل الّتي تساعد على تحديد كمّيّة العدول[8].

لا مندوحة أنّ العدول في التّصوّر البلاغيّ هو جملة لمجموعة عوامل نفسيّة تعتري العمليّة التّواصليّة كالتّفاؤل، أو الاهتمام بتشويق السّامع[9]، ولقد بيّن "السّكّاكيّ عمليّة العدول- وهو في مقام تفسيريّ- لحالتي تقدّم المسند إليه على المسند، كتقدّم الفاعل على الفعل نحو: (هو عرف) و(أنا عرفت)، و(أنت عرفت)؛ فبالنّسبة إلى ا"لسّكّاكي" عدولا عن النّموذج العادي المتمثّل في:(عرف هو) و(عرفت أنا)، كما يتقدّم المبتدأ النّكرة على فعله أيضا لإفادة التّخصيص، نحو:(ما ضربت أكبر أخويك)[10].

أمّا الحالة المقتضية للنّوع الثّاني فتتمثّل في الابتداء بالنّكرة، ومن بين ما أشار إليه "السّكّاكي" قوله: "جاء رجل"، يقول:"...فلحصول عمليّة العدول، وإفادة التّخصيص يفترض وجود أصل افتراضيّ لهذا التّركيب، وهو :"جاء رجل" كقوله تعالى:﴿ **لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ** ﴾[11]؛ فلا مراء أنّ "السّكّاكي"- وهو ضمن مواجهة تركيب يبتدئ بالنكرة- يلجأ إلى التّقرير الّذي يفيد الاختصاص[12].

إنّ نظرة متفحّصة، واعية، نابعة من فكرة مجملة حول مبحث التّقديم، والتّأخير تفضي بنا إلى القول:"إنّ الهدف الّذي ترمي إليه البلاغة، وتنظيراتها المتعلّقة بقضية الرّتبة، وترتيب الكلمات في الصّياغات اللّغوية؛ هي الرّكوض، والسّعي إلى الاهتمام بالسّامع بما يشبه الرّكن الرّكين، والعمد والإصغاء[13].

في ظلّ الطّرح السّابق الّذي انبرى تحت تنظيرات البلاغة يغدو اللّعب بترتيب الألفاظ القائم على مستوى البنيات التّركيبيّة ذا طابع استعماليّ، مهمّته الأساسيّة تتبدّى في خلق تأثيرات ذات صبغة تداوليّة على المتلقّين، وتحقيق أهداف، ومقاصد أخرى أساسيّة، وثانويّة كالتّفاؤل والاستمتاع، وغيرها.

إنّ أوّل ما يلفت القارئ المتفحّص تاريخ البلاغة العربيّة، أنّ مبحث التّقديم، والتّأخير مبحث قائم على أبعاد تداوليّة تتنازعه نقطتين أساسيّتين[14]:

- النّقطة الأولى: يمكن إدراج مبحث التّقديم، والتّأخير ضمن إطار التّأثير الموقعيّ، الّذي يعتبر أحد أقطاب تأثير المقام في صناعة الكلام.

- النّقطة الثّانية: يتمّ من خلال الإتيان بترتيب معيّن للكلمات وفقا لما تمليه ملابسات الموقف أي أنّ عمليّة التّلفّظ، وما تحتويه من خصوصيّات تتعلّق تعلّقا شديدا بمقام التّلفّظ، وحيثياته ومميّزاته.

الجميل في الطرح أنّ أيّ رؤية متمعنّة، واعية لمسألة ترتيب الكلمات، تقودنا إلى استحضار ما أنجزته الدّراسات التّداوليّة المعاصرة ضمن تنظيراتها الخاصّة بالقوة الإنجازيّة للصّياغات الكلاميّة بحيث تعتبر أنّ لمسألة (تموضع) الكلمات في التّراكيب اللّغويّة دورا أساسيّا، وركنا ركينا في تحديد مدى القوّة الإنجازيّة لهذه الصّياغات المهمّة[15].

حاصل الكلام أن موضوع التّقديم، والتّأخير يبقى من الموضوعات الّتي تناولها الدّارسون بالعرض، والتّحليل للوقوف على مدى شجاعة اللّغة العربيّة في الخروج عن المألوف الّذي جاء في تركيبهم، والّذي لم يكن ضربا من الخطّ، والعشوائيّة ممّا كان له ما يبرزه، ودواع اقتضاها التّعبير، أو المقام، أو السّيّاق الّذي جاء فيه التّقديم، والتّأخير واسع لا يمكن أن يحصر في هذه الصّفحات القليلة؛ وكما نعرف أغراض النّحو، والبلاغة، وغيرها من العلوم الّتي وضعها علماؤنا، إنّما كان الهاجس الأوّل وراءها خدمة اللّغة العربيّة للحفاظ عليها من الدّخيل، والسّقيم.

2- الفصل، والوصل:

يعدّ مبحث الفصل[16]، والوصل من أهمّ مباحث علم المعاني الّتي حظيت باهتمام البلاغيّين العرب، وربّما يرجع سرّ الاهتمام إلى كونه يعدّ انعكاسا للمظاهر الخطابيّة الّتي يتبيّن من خلالها مدى تماسك الخطاب، وترابط أجزائه بعضها ببعض[17]، بطريقة تحقّق الحكم الصّائب على تمييز الخطاب التّواصليّ الناجح عن غيره؛ وتظهر الأهميّة الكبيرة الّتي حظي بها مبحث الفصل، والوصل في الدّراسات البلاغيّة العربيّة في ثنايا كتاب مفتاح العلوم لـــ"السّكّاكي"- وهو في صدد سرد مجموعة من التّعريفات الّتي اختصت بها البلاغة العربيّة- إذ يقول: "أحسن الكلام ما ثقبته الفكرة ونظمته الفطنة، وفصل جوهر معانيه في سمط ألفاظه، فحملته نحور الرّواة "[18]؛ممّا يعني أنّ البلاغة برمّتها قد قرنت بمعرفته .

الجميل في طرح "السّكّاكي" أنّ مدار الفصل، والوصل يكمن في ذكر العاطف، أو تركه وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر، كما يتمحور الفصل، والوصل بين الجمل حول ذكر (الواو)، أو عدمه؛ ويشترط في العطف ب(الواو) مقبولا في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة، كما في قوله تعالى: ﴿**يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ** ۖ**مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا**﴾[19]،بحيث تحتلّ الجملة الثّانية محلّ التّابع من المتبوع من الجملة الأولى، فتصبح كأنها نعت لها، أو توكيد، أو عطف بيان، أو بدل[20].من ههنا تظلّ معرفة الفصل، والوصل في الكلام من أهمّ المعايير الّتي يستند إليها البلاغيّون العرب في تشخيص مدى نجاح الخطاب من حيث القبول، والحسن؛ وعليه فإنّ البليغ من استطاع أن يوصل، ويفصل بين أجزاء الكلام من غير خلط، فيكون بصيرا بمقاطع الكلام، وبمواضع وصوله، وفصوله؛"...فإنّ البلاغة إذا اعتزلتها للمعرفة بمواضع الفصل، والوصل كانت كالآلي بلا نظام"[21]،ومن ثمّة تبدو معرفة مواضع الفصل، والوصل مرآة عاكسة يتمّ بواسطتها الكشف عن القدرة التّواصليّة الّتي بصدد البليغ ،كما يعتبر من الآليات الإجرائيّة الّتي تندرج ضمن فكرة مقتضى الحال باعتبار أنّ هناك مواضع تقتضي الفصل بين أجزاء الكلام، وأخرى تقتضي الوصل.

لا مندوحة أن تكون إشارات "السّكّاكي" في منجزه إلى الفصل، والوصل الّذي يريد به كمال الاتّصال، والانقطاع؛ كلّها تعمل على تتويج المعطى التّداوليّ في مظريّته الشّعريّة، وفي السّيّاق نفسه يحضرنا قوله:" إنّ الجملة تفصل عن سابقتها إمّا لكمال الاتّصال، أو لكمال

الانقطاع، وتوصل إذا توسّطت بين الكماليين، ولكلّ هذه الأنواع حالة تقتضيه، فإذا طابق ورودها تلك الأحوال وطبق المفصل رقى الكلام من البلاغة"[22].

يتبيّن لنا في طرح "السّكّاكي" أنّه ينحو في صور بيان الانقطاع بالإشارة إلى أنّ الجملتين تنفصلان متى اختلفتا خبرا، وطلبا؛ أو اتّفقتا خبرا، وليس بينهما جامع يجمعهما، فانصبّ اهتمامه في البحث عن الجامع بين الجملتين على طريقته، فهو إمّا عقليّ، أو وهميّ، أو خياليّ فالجامع العقليّ ما يدرك بالعقل من الكليّات كالاتحاد في المخبر عنه، أو الخبر مثلا. أمّا الجامع الوهميّ: فهو أن يكون بين تصوراتهما شبه تماثل نحو: أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض، وفي الثّانية لون صفرة، فإنّ الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين أي: أنّه يدرك بالخيال والوهم؛ أمّا الجامع الخياليّ إلى ذلك، فإنّ جميع ما يثبت في الخيال ممّا يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتأدّى إليه، ويتكرر لديه[23]، أي: ما يدرك بالحسن من الصّور.

بعدها ينتقل إلى الحديث عن التّوسّط بين كمال الانقطاع، والاتصال بين الجملتين، وذلك يكون لأمر يرجع إلى الإسناد، أو طرفيه، ويكون في حالتين: أن تختلف الجملتان خبرا، وإنشاء ولفظا، ومعنى نحو: (لا تدنُ من الأسد يأكلك)، أو معنى، لا لفظا كقولك:" مات فلان- رحمه الله-، أو أن تتّفق الجملتان خبرا، والمقام على حال الإشراك بينهما في جوامع[24]، ثم كلّما كانت الشّركة في أكثر، وأظهر كان الوصل بالقبول أجدر، ونجده يستشهد بآيات قرآنية لتوضيح الصّورة الأولى، ومن ذلك قوله تعالى﴿**فَلَمَّاجَاءهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴿8﴾ **يَامُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴿9﴾**وَأَلْقِ عَصَاكَ**﴾[25].فإن كان الكلام مشتملا على تضمين الطّلب معنى الخبر، وذلك أنّ قوله تعالى: ﴿**وَألقِ عَصَاكَ**﴾معطوف على قوله **"أن بورك"**، والمعنى فلما جاءها قيل: "بورك"، وقيل: "ألق عصاك". لـمّا عرفت في علم النّحو أنّ "إنّ" هذه لا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول[26]. فالفعل " ألق" فعل أمر طلبّي معطوف ب(الواو) على الفعل بورك، وهو فعل ماض خبريّ؛ ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين في الإسميّة، والفعليّة، وفي الماضي، والمضارعة إلاّ لمانع كما إذا أريد بإحداهما التّجدد، وبالأخرى الثّبوت كقولك:"زيد، وعمرو قاعدان، ثم قام زيد دون عمرو"، وقلت: "قام زيد، وعمرو قاعد".

وفي معرض حديث "أحمد الهاشمي" عن (الفصل، والوصل)يقول:"أحيانا تتقارب الجمل في معناها تقاربا تامّا، حتى تكون الجملة الثّانية كأنّها الجملة الأولى، وقد تتقطّع الصّلة بينهما إمّا لاختلافهما في الصّورة ،كأن تكون إحدى الجملتين إنشائيّة، والأخرى خبريّة، وإمّا لتباعد معناهما بحيث لا يكون بين المعنيين مناسبة"[27].يتضمّن النّصّ إشارة صريحة إلى دور (الفصل، والوصل) الخلاّق بوصفه قاعدة تداوليّة، كما يعتبر أنّ موضوع (الفصل، والوصل) أمر لا مناص منه بحيث يجب الفصل في كلّ موضع من المواضع المقدّمة؛ ثم نلفي إشارة أخرى تتعلّق بالفصل، ودورها في العمليّة التّواصليّة، ونحسب أنّ هذا التّصوّر العميق (للفصل) ينسحب على مضامين العمليّة التّواصليّة برّمتها يقول"السّكّاكي" ما نصّه:"إنّ من بين الحالات الّتي تقتضي الفصل تلك الحالات الّتي تستند إلى دواعي احتياطه،

وتتم، عندما يكون الكلام السّابق بفحواه كالمورود للسّؤال، فتنزل ذلك منـزلة الواقع، ويطلب بها الثّاني، ووقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السّابق"[28] على أنّ الفصل له دور أساسيّ في تحقيق عمليّة الإفهام الموجّه إلى المتلقّي بإبعاد الكلام عن الوقوع في اللّبس، والغموض[29].

ممّا يزيد في إثبات أحقيّة التّصور ما ذهب إليه "القزويني" يقول ما نصه:"الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه، وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فنّ، منها عظيم الخطر، صعب المسلك، دقيق المأخذ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علما يكنّه إلاّ من أوتي فهم كلام العرب طبعا سليما...ولهذا قصر بعض علماء البلاغة على معرفة الفصل، والوصل"[30].فالمتكلّم البارع من أتاحت له كفاءته التّداوليّة من معرفة مقتضيات الفصل والوصل في الكلام التّواصليّ الّتي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الموضوع، وإفرازاته؛ فإذا اتّصلت معاني الجمل ببعضها بعضا وجب الوصل، أمّا إذا انقطعت فكان الفصل. يقول "العسكري" في هذا المضمار:"...وكان "الحارث بن أبي شمر الغساني" يقول لكاتبه "المرقّش" :إذا نزع بك الكلام إلى الابتداء معنى غير ما أنت فيه فافصل بينه، وبين تبعته من الألفاظ"[31]، ويبدو هنا أنّ مقتضيات الفصل، والوصل ترتبط في البلاغة العربيّة بمكوّن المقام، وملابساته بوصفه معطى أساسيّا لابد من إشراكه في أيّ عملية تلفّظيّة، ولا أدّل على ذلك ممّا أورده "العسكري" في سّياق حديثه عن آليتي الفصل، والوصل إذ يقول ما نصّه:"...وقال "الأحنف ابن قيس":ما رأيت رجلا تكلّم، فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام، ولا عرف حدوده إلا "عمرو بن العاص"- رضي الله عنه- كان إذا تكلّم تفقّد مقاطع الكلام، وأعطى حق المقام"[32]؛ وهكذا تسنىّ ل"العسكري" من خلال الصّناعتين معالجة مبحث الفصل، والوصل من خلال البحث في مقتضياته، كما اعتبره حقّا ينبغي عدم التّفريط فيه في مسلك تفقّد مقاطع الكلام، ولتوضيح ظاهرة الفصل يضرب "السّكّاكي" المثال الآتي، نحو قول الشاعر:[33]

وتظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِيْ أَبْغِيْ بِهَا ** بَدَلاً أَرَاهَا فِيْ الضَّلاَلِ تَهِيمُ**

يتبيّن لنا من البيت أنّ "سلمى" تظنّ أنّ محبوبها يحبّ امرأة غيرها، وهذا منافٍ للحقيقة حسب الشاعر؛ ويظهر ذلك في قوله: "أراها في الضّلال تهيم"، إذ أراد من خلاله نفي ظنّها لذلك فصل كلمة (أراها) عن الجزء الأوّل من الكلام ليقع جوابا لسؤال مقدّر بعد قوله "وتظن ... بدلا " مفاده :"فما رأيك فيما تظنّه سلمى"؟ وهكذا يكون قوله:"أراها "بمثيل جواب عن السّؤال المقدّر؛ وبالتّالي لم يعطف (أراها) على (تظنّ) كي لا يتوهّم السّامع أنّه معطوف على (أبغي) لقربه منه مع أنّه ليس بالمراد فيحتمل الاستئناف، فالملاحظ أنّه يقطع للاحتياط حين يخشى أن يتبادر إلى ذهن السّامع أنّ الجملة معطوفة على أخرى من شأنها إن عطفت عليها يفسد المعنى ،أمّا فيما يخصّ (البدل) قول الشّاعر:[34]

أَقُولُ لَهُ: "ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ** وَإِلاَّ فَكُنْ فِيْ السِرّ، وَالجَهْرِ مُسْلِمًا".**

نجده فصل "لا تقيمَنَّ" عن "ارحل" لقصد (البدل) لأنّ المقصود من كلامه هذا كمال إظهار الكراهة لإقامته بسب خلاف سرّه العلن، وقوله "لا تقيمَنَّ عندنا" أوفى بتأدية هذا المقصود من قوله "ارحل".

أمّا الإيضاح، والتّبيين قوله تعالى:﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَاهُم بِمُؤْمِنِينَ**﴿8﴾**يُخَادِعُونَ**﴾[35]، فالمانع من العطف في هذا الموضع اتحاد الجملتين اتّحادا تامّا يمنع عطف الشّيء على نفسه،ويوجب الفصل،فلم يعطف (يخادعون) على ما قبله، لكونه موضّحا له، ومبيّنا من حيث أنّهم حين كانوا يوهمون بألسنتهم أنّهم آمنوا، وماكانوا مؤمنين بقلوبهم، فقد كانوا في حكم المخادعين، وأمّا التّقدير، والتّأكيد نحو قوله-عز، وجل-:﴿**الٓمٓ** ﴿1﴾**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَارَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**﴾[36]،فنجد هلم يعطف﴿**لاريب فيه**﴾ على"ذلك الكتاب"حين كان وزانه في الآية وزان نفسه، بحيث جعل المبتدأ لفظة "ذلك"، وأدخل على الخبر(حرف التّعريف) فكان عند السّامع، فأتبعه ب :"لا ريب فيه "نفيا من وقوع التّوهّم، بحيث لا يوجد في كلامهم مسند إليه نكرة، ومسند معرفة في الجملة الأخرى، كذلك في قولك: "أخوك زيد"، فهذه الجملة تعبير لمن تعرّف أنّ له أخا، لكن لا تعرفه بالتّعيين فيتبيّن له طالبا منك الحكم على أخيه بالتّعيين وفي موضع آخر إذا قلت مثلا: "زيد أخوك قتله"، لمن يعلم (زيدا)، فأخّرت الأخ معرّفا له.

لا مندوحة أن تكون إشارات البلاغيّين العرب- وهم في إطار تعيين الأحوال المختصّة بمواقع الوصل، ورصدها- تعمل على تتويج أسس، وزرعها، وتحديد مبادئ ينهض عليها الخطاب التّواصليّ النّاجح، المنسجم الّذي يقدم للمقام، والمتلقّين عناية لا يستهان بها .

الجميل في طرح "السّكّاكي" رؤيته في أنّ الجملتين المختلفتين خبر، أو طلب يجب فصلهما عن بعضهما بعضا تفاديا لعطف الطّلب على الخبر، أو العكس، بمعنى أنّ الفصل هنا يرجع إلى اختلاف الأفعال الكلاميّة[37]؛ ومن أمثلة الانقطاع للاختلاف خبرا، وطلبا قوله:[38]"

مَلكْتُه حَبْلِي، وَلَكِنّهُ أَلقَاه * مِن زَهْدٍ على غَارِبِي**

وقَالَ:"إنّي فِي الهَوَى كَاذِبٌ*انْتَقَم الله منَ الكَاذِبِ**

البيت الثّاني مركّب من الخبر، والطّلب، ذلك أنّ الخبر موجود في الشّطر الأوّل في قوله:"إنّي في الهوى كاذب"، أمّا الطّلب فموجود في الشّطر الثّاني لأنّه أراد الدّعاء بقوله:" انتقم"[39]؛ ونتيجة لوجود فعلين كلاميّين مختلفين وجب فصل الشّطرين بعدم ذكر العاطف، وبهذا فإنّ (الفصل والوصل) يتنوّعان بتنوّع الأفعال الكلاميّة في الخطاب. مهما يكن من أمر فإنّ الحديث عن مقتضيات (الفصل، والوصل) تقودنا إلى القول:" إنّه لما كان الكلام يستوجب إمّا (الفصل، أو الوصل) بين أجزائه احتيج إلى أدوات تحقّق ذلك مثل:(الواو) ولكن...للفصل الّتي يمكن إدراجها ضمن الأفعال المتضمّنة في القول، ومن ثمّ، فنحن لا ننظر إليها على أنّها مجرّد دلالات، ومضامين لغويّة، وإنّما هي فوق ذلك أفعال كلاميّة ترمي إلى صناعة أفعال، ومواقف اجتماعيّة، أو ذاتيّة بالكلمات؛ أي ترمي إلى التّأثير في المخاطب بحمله على فعل، أو تركه، أو دعوته إلى ذلك، أو تقرير حكم من الأحكام، أو تأكيده، أو التّشكيك فيه، أو نفيه، أو إبرام عقد من العقود...أو مجرد الإفصاح عن حالة نفسيّة معيّنة، وهي معان كثيرة لا يمكن حصرها"[40]؛ وهكذا تسنّى ل"مسعود صحراوي" من خلال الأفعال المتضمّنة في القول معالجة ظاهرة (الفصل، والوصل) معالجة نقديّة من خلال أنّها

أفعال كلاميّة ترمي إلى التّأثير في المخاطب، أو الانصراف إلى مقاصد المتكلّم بكل ملابساتها السّياقيّة انطلاقا من مبدأ مناسبة التّراكيب للمقاصد.

3-الإيجاز، والإطناب:

يعتبر (الإيجاز، والإطناب) من الموضوعات الّتي نالت حظّا وافراً من الحديث، سواء من قبل النّحويّين، أو من قبل البلاغيّين، ومن المفاهيم المندرجة تحت "علم المعاني"،وينظر إليهما في الدّراساتالبلاغيّة باعتبارهماأساسا للحكم على مدى دقّة الكلام، وروعة الأسلوب[41]، والبليغ النّاجح من استطاع استعمال هذين المفهومين استعمالا صحيحايراعي فيه المواضع المقاميّة حيث أنّ هناك مواضع يصلح فيها (الإيجاز)، ولا يصلح فيها (الإطناب)، والعكس،وفي السّيّاق نفسه يقول "أبو الهلال العسكري":"...والقول القصد أنّ (الإيجاز، والإطناب) يحتاج إليهما في جميع الكلام، ولكل نوع منهما، ولكلّ واحد منهما موضع؛ فالحاجة إلى (الإيجاز) في موضعه كالحاجة إلى (الإطناب) في مكانه، فمن أزال التّدبير في ذلك عن جهته، واستعمل (الإطناب) في موضع (الإيجاز)، واستعمل (الإيجاز) في موضع (الإطناب) أخطأ"[42]، فالإيجاز وضع المعاني الكثيرة في ألفاظ أقلّ من المعهود عادة مع وفائه بالمراد، فإن لم يف كان (الإيجاز) إخلالا وحذفا رديئا، فلا يعدّ الكلام صحيحا مقبولا، كقول "اليشكريّ":

والعيشُ خَيرٌ في ظِلَالِ* النَوكِ مِمّنْ عَاشَ كَدّا** [43].

فالمراد أنّ العيش النّاعم الرّغد في حال الحمق، والجهل خير من العيش الشّاقّ في حال العقل بحيث لا يعدّ كلامه صحيحا مقبولا.

وفق المنحى من التّصور؛ فإنّ للمقام دورا أساسيّا في العمليّة الإنتاجيّة للخطاب باعتبار أنّ صانع الخطاب يضع أمام عينيه موضوع الكلام من جهة، والمتلقّي، والأهداف الّتي يريد تحقيقها من جهة ثانية، وعليه يمكن القول:" إنّ الخطاب الّذي يتميّز بالحسّ، والقبول هو الّذي يستطيع فيه صاحبه خلق ملاءمة بينه، وبين الظّروف، والأحوال المقاميّة الّتي قيلت فيه؛ وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ للإيجاز، والإطناب شأنا كبيرا في الدّرس البلاغيّ العربيّ، إذ وصل هذا المقام الرّفيع أن فتح "السّكّاكي" بابا لهما يستهلّه بأنّهما نسبيان، فقد يكون ظاهر الكلام مطنبا، وهو موجز بالقياس إلى كلام أخر، ومن هنا رد الاعتبار فيهما إلى المتعارف في أوساط الأدباء يقول: "أما (الإيجاز والإطناب) فلكونهما نسبيّين، لا يتيسّر الكلام فيهما إلاّ تبرك التّحقيق، والبناء على مجرى متعارفهم في التّأديّة للمعاني فيها بينهم"[44].

(الإيجاز) أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط، أمّا (الإطناب) فأداؤه بأكثر من عبارات سواء كانت القلّة، أو الكثرة راجعة إلى الجمل، أو إلى غير الجمل (فالإيجاز) وفق هذه الرّؤية هو قياس يستطاع على إثره الحكم على صاحب الصّناعة إذا ما كان عمله يرتقي إلى القبول، أو الرّفض، ويمضي في الاستشهاد بأدلّة قرآنيّة تخصّ (الإيجاز) نحو قوله -علت كلمته-:"﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾[45]، فإنّ معناه كثير، ولفظه يسير، إذ المراد أنّ الإنسان إذا علم أنّه متى قُتِل كان ذلك داعيا له قويّا إلى أن لا يقدم على القتل، وفي ذلك حياته وحياة غيره ويمكن أن تتّضح، وتظهر بلاغة (الإيجاز) إذا قرنته

بما جاء عن العرب في معناه، وهو قولهم :"القتل أنفى للقتل"، فصار لفظ القرآن أعلى منزلة من هذا القول لزيادته عليه في الفائدة وهو إبانة العدل بذكر القصاص، وإظهار الغرض المرغوب عنه فيه بذكر الحياة؛ وهذا أمر لم يغب عن بعض علمائنا؛ فالإمام "القزويني" ذكر أنّ بين قول العرب القتل أنفى للقتل، وبين لفظ القرآن تفاوت في البلاغة، و(الايجاز)، ويظهر ذلك من عدّة وجوه منها، أحدهما: أنّ عدّة حروف ما يناظره منه – وهو في القصاص حياة – عشرة في التّلفّظ، وعدّة حروفه أربعة عشرة؛ وثانيهما: ما فيه من التّصريح بالمطلوب الّذي هو الحياة بالنّصّ عليها ؛فيكون أزجر عن القتل بغير حق لكونه أدعى إلى الاقتصاص؛ وثالثهما: ما يفيد تنكير "حياة" من التّعظيم، أو النّوعيّة، كما سبق. ورابعهما: اطّراده بخلاف قولهم؛ فإنّ القتل الّذي ينفي القتل: هو مكان على وجه القصاص، لا غيره..."[46]، وانطلاقا من التّفاوت الّذي يظهر بين القرآن الكريم، ولغة العرب تتجلى فكرة الإعجاز القرآني، ومن الإيجاز كذلك قوله تعالى:﴿ **هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**﴾[47]، أي هدى للضّالين الصّائرين إلى التّقوى بعد الظّلال؛ ووجه حسنه التّوصّل إلى تسمية الشّيء باسم ما يؤوّل إليه ووجه حسنه قصد المجاز المستفيض نوعه،وهو وصف الشّيء بما يؤول، والتّوصل به إلى تصدير أولى الزهراوين[48]بذكر أولياء الله[49].

ثم يورد أمثلة قرآنية تخصّ(الإطناب) نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَاأَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَمَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لآيَات لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾[50].ترك إيجازه، وهو أنّ في ترجّح وقوع أيّ ممكن كان على لا وقوعه لآيات للعقلاء ؛لكونه كلامًا لا مع الإنس فحسب، بل مع الثّقلين، ولا مع قرن دون قرن، بل مع القرون، كلّهم قرنا فقرناً، إلى انقراض الدّنيا[51] .

يقول "الجاحظ" في (التّرداد)، وهو نوع من (الإطناب):"...وجملة القول في (التّرداد) أنّه ليس فيه حدّ ينتهي إليه، ولا يؤتى على وصفه، وإنّما ذلك على قدر المستمعين، ومن يحضره (يحضر الخطيب يسمعه)من العوام، والخواص؛ وقد رأينا الله- عزّ وجلّ- ردّد ذكر قصّة "موسى، وهود وهارون، وإبراهيم، ولوط، وعاد، وثمود"، وكذلك ذكر الجنّة، والنّار ، وأمور كثيرة؛ لأنّه خاطب جميع الأمم من العرب، وأصناف العجم ...وأما أحاديث القصص والرّقة، فإنّي لم أر أحدا يعيب ذلك، وما سمعنا بأحد من الخطّاب كان يرى إعادة بعض الألفاظ، وترداد المعاني عيا"[52]؛ أي أنّ (الاستراتيجيّة) الّتي يقوم عليها الخطاب البلاغي، الرّاقي تخضع لعنوان عريض مؤدّاه: تنزيل الكلام بما يراعي حالات السّامعين، وأوضاعهم الفكريّة، والحضاريّة، وغيرها ممّا يشكّل جانبا من الجوانب الّتي ترتكز عليها شخصيّة المتلقّي[53]؛ ومن بين البلاغيّين الّذين تعاملوا مع فكرة القصر نلفي "السّكّاكي" يقول[54]:"إنّه تخصيص الموصوف عند السّامع بوصف دون ثان، كقولك:(زيد شاعر لا منجّم) لمن يعتقده شاعرا، أو منجّما؛ أو قولك:"(زيد قائم، لا قاعد) لمن يتوهّم زيدا على أحد الوصفين من غير ترجيح، ويسمى: (قصر إفراد) بمعنى أنه يزيل شركة الثّاني. وإذا قلت

لمن يعتقد في "زيد" العكس، وأنّه منجّما، لا شاعرا كان ذلك (قصر القلب)، لأنك قلبت فيه حكم السّامع.يحيل "السّكّاكي" على طرق القصر وذكر أنّها أربعة:

1-العطف ب "لا" و"بل" :

كما تقول في "قصر الموصوف على الصّفة" إفرادا، أو قلبا بحسب مقام السّامع، والشاهد الّذي يستعمله قولك:" زيد شاعر، لا منجم، وما زيد منجّم بل شاعر"؛ وتكون كذلك في "قصر الصّفة على الموصوف" بالاعتبارين، نحو قولك:" ما عمرو شاعر، بل زيد، أو زيد شاعر، لا عمرو"[55].

يتّضح من خلال ما تقدّم أنّ الفرق بين "قصر الموصوف على الصفة"، و"قصر الصّفة على الموصوفّ يتمثّل في أنّ الموصوف في الأوّل لا يمتنع أن يشاركه غيرة في الوصف، ويمتنع في الثّاني وأنّ الوصف في الثّاني يمتنع أن يكون لغير الموصوف، ولا يمتنع في الأوّل.

2 - النّفي، والاستثناء:

يكون في (قصر الموصوف على الصّفة إفرادا، أو قلبا) نحو: "ليس زيد إلا شاعرا"، وكذلك قوله: "ما زيد إلاّ شاعر"[56]، ومن الشّواهد القرآنيّة على قصر الإفراد قوله تعالى: ﴿ **وَمَامُحَمَّدٌإِلاَّرَسُولٌ**﴾[57]، فـــــ "محمّد" مقصور على الرّسالة لا يتجاوزها إلى البعد عن الهلاك.

3-استعمال "إنّما": وتكون في (قصر الموصوف على الصّفة قصر إفراد) نحو: "إنّما زيد جاء"، أو (قصر قلب) كمن يقول: "زيد ذاهب لا جاء"، وفي تخصيص (الصّفة بالموصوف إفرادا)، نحو: "إنّما يجيء زيد" لمن يردد المجيء بين "زيد، وعمرو"، و(قلبا) لمن يقول:" لا يجيء زيد"، ويضيف إليه الذّهاب[58].

ومن الشّواهد القرآنيّة في استعمال "إنّما"، قوله تعالى:﴿ **إِنَّمَاحَرَّمَعَلَيْكُمُالْمَيْتَةَوَالدَّمَ**﴾[59] ، أي حرّم عليكم إلاّ الميتة، والدم؛ وقد طبق فكرة (الإفراد، والقلب).

4- التّقديم:

ويكون (قصر إفراد) في مثل قولك: "تميميّ أنا"، كمن يرددك بين "قيس، وتميم"، أو (قصر قلب) كمن ينفيك عن "تميم"، ويلحقك ب"قيس"؛ أمّا بالنّسبة إلى (قصر الصفة على الموصوف) ،فيكون (إفرادا) في مثل: "أنا كفيتك مهمّك". بمعنى وحدي، لمن يعتقد أنّك، وزيدا كفيتما مهمّه.و(قلبا)، نحو: أنا كفيت مهمّك، بمعنى لا غيري، لمن يعتقد كافي مهمّه غيرك[60].

ما يمكن أن نخلص إليه أنّ دلالة الطّرق الثّلاثة تكون الأولى على القصر بالوضع أما دلالة التّقديم، فبوساطة الفحوى، وحكم الذّوق يقول[61]:"فالطّرق الأولى الثّلاثة دلالتها على التّخصيص بوساطة الوضع، وجزم العقل، ودلالة التّقديم عليه بوساطة الفحوى، وحكم الذّوق". فالطّريق الأول الأصل فيه التّعرض للمثبت، وللمنفي بالنّصّ كقولك: "زيد شاعر، لا منجّم" في (قصر الموصوف على الصّفة)، و"زيد شاعر، لا عمرو" في (قصر الصّفة على الموصوف)، أمّا الطّرق الأخيرة ،فالأصل فيها النّصّ ممّا يثبت دون ما ينفى، نحو:"ما أنا

إلاّ تميميّ" في (قصر الموصوف على الصّفة)، و(الصّفة على الموصوف)، ويأخذ في بيان فروق استعمال هذه الطّرق مستنيرا بما كتبه الإمام "عبد القاهر الجرجاني"، والعلاّمة "الزمخسري"؛ فبالنّسبة إليه الطّريق الأوّل لا يجامع الطّريق الثّاني، فلا يصحّ قول "ما زيد قائم، لا قاعد"، ولا:"ما يقوم إلاّ زيد، لا عمرو"، والسّبب في ذلك هو أنّ (لا) العاطفة من شرط منفيها أن لا يكون منفيا قبلها يغيرها من كلمات النّفي نحو: "جاءني زيد، لا عمرو"، وكذلك نحو: "زيد قائم، لا قاعد"، كما يمتنع تحقّق شرطها هذا في منفيها إذا قلت: "ما يقوم إلاّ زيد، لا عمرو"، و"ما زيد إلاّ قائم، لا قاعد[62].

أمّا فيما يخصّ طريق النّفي، والاستثناء، فيسلك مع مخاطب تعتقد فيه أنّه مخطئ، وتراه يصرّ؛ وطريق "إنّما" يسلك مع مخاطب في مقام لا يصرّ على خطئه، أو يجب عليه أن لا يصرّ فلا نقول: "إنّما زيد يجيء"، أو "إنّما يجيء زيد"، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا اللهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ** ﴾[63] ويجب على السّامع أن يتلقاه بالقبول، فالأصل في "إنّما" أن تستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه،إما لأنّه في نفس الأمر جلي، أو لأنه تدّعيه جليا[64].

بإمكاننا القول: "إنّ الإيجاز بنوعيه:(الإيجاز بالحذف)، و(إيجاز القصر) من الأساليب البلاغيّة تذكرنا بقواعد المحادثة الّتي طرحها "غرايس"، واعتبرها مسلمات أساسيّة يتعيّن على المشاركين احترامها، واستثمارها في أيّ محادثة كانت، وبالضّبط في مسلمّة (الكيف) الّتي توصي بالإيجاز في الكلام، وعدم الإطناب[65]. يظهر في صلب هذين الاتجاهين شعاع تداوليّ جلي يهدف بطاقاته الكامنة إلى اتجاه آخر محوره الأساسيّ المتلقّي، وحاجاته، وتطلعاته، و استعداداته العقلية والنّفسيّة .

نخلص من ذلك إلى أمر نراه على درجة بالغة من الأهميّة، وهو أنّ المقاييس، والمبادئ المتّبعة في البلاغة العربيّة لتعيين مواضع (الإيجاز، والإطناب) المعقّدة منصاعة لنفس المكوّنات الّتي يتشكّل منها السّيّاق بمفهومه التّداوليّ، إذ أنّه يتكوّن حسب "فان دايك" من كلّ العوامل النّفسيّة والاجتماعية الّتي تحدّد نسقيّا لكي تلائم أفعال اللّسان، وتتمثّل هذه الأفعال في المعرفة والرّغبات[66]، ممّا يعني أنّ للبلاغة صلب مكنون بالومضات التّداوليّة الّتي تكاد لا تنضب، وتظهر في تلكم المساحة الّتي تسعى إلى رصد حركيّة المقام ذي الطّبيعة الفضفاضة المتغيّرة، ومعاينتها؛ ومن جهة أخرى يمكن القول: "إنّ اللّغة العربيّة تميّزت بمجموعة من الخصائص التّركيبيّة، والصّوتيّة الّتي جعلت طرق الدّلالة تتنوّع بحسب المقامات، وهي دليل على غنى اللّغة، وسعتها، وقدرتها على التّطور، وتحقيق التّواصل، وتنظيم الفكر في القضايا ذات الطّابع العلميّ، والأدبيّ، والفلسفيّ؛ فإذا كان الإيجاز عند أصحاب البيان يعدّ بلاغة لكونه يعتمد أسلوبا معنيّا، وطريقة خاصّة في الأداء يطلبها المقام، فإنّ (الأطناب) يعتبر كذلك بلاغة إذا كان الموضوع يحتاج إلى الإسهاب ،والتّفصيل، والبسط؛ والنّوعان معا ضروريان في تنوّع التّواصل.

كان العرب في خطبهم الجامعة، وأقوالهم المأثورة، وأمثالهم السّائرة، وحكمهم الطّريفة يجمعون بين هذين اللّونين في التّعبير؛ وهذا ما لمسناها عند "السّكّاكي"، فبالنسبة إليه (الإيجاز) ينحو منحى بلاغيّا، وهكذا مع كل تراث بلاغيّ.

4-أسلوب الطلب، وما يتعلّق به من ظواهر كلاميّة:

اختلف العلماء قديما حول استعمال مصطلح "الطّلب"، ولاحظنا من خلال ما سبق أنّه كان يعبّر عن مصطلح "الإنشاء" في مؤلّفات بعضهم؛ وهو أسلوب لغويّ ذو مفهوم عامّ فحواه عند "السّكّاكي" أنّه:"ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب"[67]،ففي نظره أنّ هذا ليس تعريفا له، وأنّ الطّلب لا يعرّف لأنّ حقيقته معلومة مستغنيّة عن التّحديد؛ وهو نوعان: نوع لا يستدعي في مطلوبة إمكان الحصول، ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول.

لا مندوحة أن يميّز "السّكّاكي" بين الأغراض اللاّصقة بالصّيغ الجملـيّة، والأغراض الّتي تدلّ عليها الصّـيغ في طبقات مقاميّـة معيـّنة، فيطلق على الفئة الأولى من الأغراض مصطلح "الأغراض الأصليـّة"؛ أمّا الفئة الثّـانية فيسمّيها "بالأغراض الفرعيّة"، وتشتمل الأغراض الأصليّة عنده على خمسة أغراض فقط، وتتمثّل في: "الاستفهام، والنّداء، والتّمنّي، والأمر، والنّهي". تقوم الأغراض على أصلها إذا كان المقام مقـتضى الحال ملائما شروطَ إجرائها على الأصل، وتكون شروط إجراء الأغراض على أصلها نسقا متماسك العناصر يمكن توضيحه من خلال المخطّط الآتي[68]:

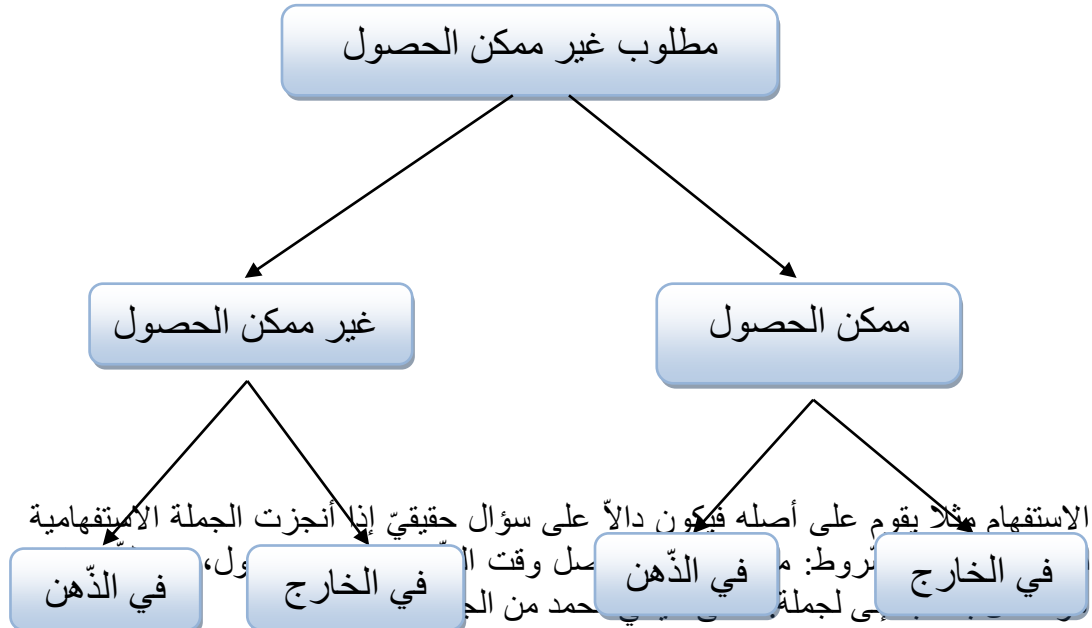

الاستفهام مثلا يقوم على أصله فيكون دالاّ على سؤال حقيقيّ إذا أنجزت الجملة الاستفهامية [illegible] شروط: م[illegible]صل وقت ال[illegible]ول، [illegible] لجملة [illegible] حمد من الج[illegible]

يمتنع إجراء الاستفهام على أصله، ولا يطابق المقام شروطه حين يختلّ أحد الشّروط ،وتنتقل الجملة من الدّلالة على الغرض الأصليّ إلى الدّلالة على الغرض الّذي من شروط إجرائه عكس الشّرط المختلّ، ومثال ذلك: "هل لي من شفيع في مقام لا يسع إمكان التّصديق بوجود الشّفيع امتنع"[69].

الملاحظ أنّه امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولد بمعرفة قرائن الأحوال معنى يفيد التّمنّي؛ فالدّلالة على السّؤال انتقلت إلى الدّلالة على التّمنّي لاختلال الشّرط "ممكن الحصول"، وحلول الشّرط عكسه "غير ممكن الحصول محله"، بمعنى أنّ هناك شروطا يمكن اعتبارها مثل معايير تضبط إجراء أسلوب الاستفهام على أصله، فإذا ما توافرت الشّروط في إحدى الجمل ذات الصّيغ الاستفهاميّة؛ دلّت على الاستفهام الحقيقيّ، أمّا إذا لم تتوافر هذه الشّروط، أو تمّ خرقها تولّدت معان أخرى تخرج الاستفهام على أصله لتدلّ على معان أخرى يقتضيها السّيّاق .

بالإضافة إلى هذا نجده كذلك يستند إلى بعض الأمثلة الّتي يوضح من خلالها طريقة انتقال الاستفهام إلى معان، وأغراض أخرى مناسبة لمقام الحدث الكلاميّ، يقول :"إذا قلت لمن تراه يهجو أباه مع حكمك بأنّ هجو الأب ليس شيئا غير هجو النّفس "هل تـهجو إلاّ نفسك"؟

* امتنع منك إجراء الاستفهام على ظاهره .
* لاستدعائه أن يكون الهجو احتمل عندك توجها آخر.

* وولد بمعونة القرينة الإنكار، والزجر[70]، فتحوّل الاستفهام إلى الإنكار، والزجر؛ مرّ بمراحل متعاقبة، إذ أنّ كل مرحلة استلزمت مرحلة أخرى، وقد كان هذا الانتقال الإستلزاميّ أثرا مباشرا من آثار الخرق الّذي لم يحافظ على الشّروط الّتي اعتبرها "السّكّاكي" من معايير إجراء الاستفهام على أصله، وأمام هذه التّصورات المنهجية الموجزة الخاصّة بتصور "السّكّاكي" نخلص إلى أنّ أهمّ تعالق (مفهوماتيّ) حاصل بين سحب الاستفهام، وخروجه إلى أغراض مقاميّة، وبين نظريّة الاستلزام الحواريّ يتراوح بين أمرين اثنين :

* الأمر الأوّل: اعتماد كلاهما على قواعد ضابطة ،منظّمة الحدث الكلاميّ عموما .
* الأمر الثّاني: اعتدادهما المشترك لمفهوم الخرق الّذي يشكل مصدر إنتاج المعنى المستلزم .

لم يقتصر حديث "السّكّاكي" عن الاستفهام فحسب، بل امتدّ إلى كل أنواع الطّلب الّتي تخرج عن معانيها الأصليّة، والّتي وضعت لها في الأصل معان فرعيّة ، بحسب ما يقتضيه السّيّاق ويناسب المقام: (أسلوب الأمر) الّذي يعتبر"استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه"[71]،إلاّ أنّه قد يخرج عن معناه الأصليّ إلى معان، ومقاصد أخرى تفهم من خلال المقاصد، والأحوال، أي "تولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام "[72].

من الشّواهد الّتي اعتمد عليها "السّكّاكي" قوله[73] :"اشتم مولاك"، فالملاحظ أنّه امتنع إجراء الأمر على أصله، وولّد بمعونة قرائن الأحوال معنى يفيد التّهديد؛ وغير هذه المعاني كثير، فقد يخرج أسلوب الأمر عن أصله للدّلالة على مقاصد أخرى كالدّعاء والالتماس، والنّدب، والإباحة والتعجيز، والتّمنّي...[74]

من بين الومضات التّداوليّة الّتي نلفيها تفرض نفسها بقوة في استعمال أسلوب الأمر: مفهوم الكفاءة التّداوليّة، واللّغويّة عامة؛ وهكذا تتحدّد الأغراض البلاغيّة للاستفهام، والأمر بحسب تعدّد السّيّاق الّذي ترد فيه .

5ـظاهرة الأفعال الكلاميّة عند "السّكّاكي":

درست الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّسانيّ العربيّ ضمن مباحث علم المعاني، وتحديدا ضمن نظريّة (الخبر والإنشاء)، ومن النّحاة، والبلاغيّين الّذين اهتمّوا بدراسة هذه الظّاهرة الأسلوبيّة اهتماما كبيرا "أبو يعقوب السّكّاكي (ت 626هـ)" أثناء حديثة عن المتلقّي، والمقام، أشار ضمنيّا إلى قضيّة الأفعال الكلاميّة من خلال كلامه عن الأساليب الإنشائيّة، الّتي تعد جوهر "نظريّة أفعال الكلام المعاصرة" الّتي تندرج عنده ضمن مباحث علم المعاني، بحيث يعتبرها:" تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها من الاستحسان، وغيره"، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام ما يقتضي الحال ذكره"[75].والاحتراز من الزّلل تمليه حالة المخاطب الّتي تلزمنا بالتأكيد المفضية بنا إلى تحقيق شرط الملاءمة، كفيل لإنجاح الفعل الكلاميّ،كما أنّه لا يقتصر على قصديّة المتكلّم، بل على الموقف الكلاميّ كاملا وفق ما تمليه حالات الخطاب، ظروفه الزّمانيّة، والمكانيّة؛ ثمّ يوضّح ما يقصده في قوله: خاصيّة التّركيب بأنّها"ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التّركيب جاريا مجرى اللاّزم له، لكونه صادرا عن البليغ، لا لنفس ذلك التّركيب من حيث هو، أو لازما له بما هو حينا."[76]؛ فالخطاب في تصوّر "السّكّاكي" تركيبة لغويّة لها علاقة وطيدة بالمعنى، الأمر الّذي يدفعه إلى ربط قصد المتكلّم بشكل اللّغة الدّال عليه، انطلاقا من افتراض عامّ هو أنّ لكل معنى شكلا لغويّا يدلّ عليه وفق مواضعة اللّغة؛ وعلى هذا الأساس يتأتّى لنا الفرق بين المعنى الّذي يدلّ عليه الخطاب دلالة مباشرة، والمعنى الّذي يستلزمه؛ أي المعنى الّذي يقصده المتكلّم دون أن يكشفه في الخطاب .

ممّا يعني أنّ دراسة العلماء العرب ظاهرةَ الأفعال الكلاميّة مقتصرة على التّراكيب الّتي لها دلالات مفيدة سواء كانت دلالات حرفيّة، مباشرة، أو دلالات ضمنيّة غير مباشرة، وكلّها تفهم من المقام بحسب مقصد المتكلّم، وهذا ما تقوم علية الدّراسات التّداوليّة الحديثة القصد، والإفادة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك؛ والّذي تضمّن عند "السّكّاكي" خمسة أبواب، أما "سعد الدّين التفتازاني (ت792ه)" فيراهم ثمانية أبواب[77]. تندرج" ظاهرة الأفعال الكلاميّة" تحديد ضمن نظريّة "الخبر، والإنشاء"، أو الطّلب بتعبير ا"السّكّاكي"، ذلك لتميّزها عن مجموعة من السّمات والخصائص الّتي تتشابه في كثير من الأحايين مع نظريّة أفعال الكلام من حيث منهجها وتحليلاتها، ودراستهااللّغةَ دراسة عامّة.

قائمة المصادر والمراجع :

1. محمد محمد يوس علي :وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية.
2. محمد عبد المطلب:البلاغة والأسلوبية: القاهرة، مصر،دارنوبارللطباعة،دط، 1994.

3. سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنير: الكتاب:تح: عبد السلام هارون،بيروت، ط 3، 1983، ج1.
4. مصطفى ناصف: اللغة والتفسير والتواصل: الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 193.
5. محمد خطابي:لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب،لبنان بيروت، ط1، 1991، المركز الثقافي العربي.
6. أبو الهلال العسكري: الصناعتين"الكتابةوالشعر"تح:علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم ،لبنان،بيروت منشورات المكتبة العصرية،دط،1986.
7. مسعود صحراوي:الأفكار المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، رسالة دكتوراه في اللسانيات مخطوط، إشراف:عبد الله العشي، جامعة باتنة، 2004.
8. علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم،دراسةبلاغية،دار الوفاء،الإسكندرية، 2003
9. منذر عياشي:العلاماتية وعلم النص :المركز الثقافي العربي ،لبنان، بيروت ،2004،ط 1
10. مختار عطية:علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم، الإسكندرية،مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر دط،2004.
11. سعد الدين التفنازاني: المطول في الشرح تخليص المفتاح للخطيب القرويين ترتيب وتعليق: عبد المغتال الصعيدي، إيران منشورات دار الحكمة، دط (دس)،ج 1.

الهوامش:

[1]- عبد القاهر الجرجاني:دلائل الإعجاز : ص 85،86.
[2]- ينظر: عبد الكريم الدخيسي :التقديم والتأخير في بلاغة العرب :ص 02.
[3]- ينظر: المرجع نفسه : ص 02.
[4]- ينظر:محمد عبد المطلب:البلاغة والأسلوبية: القاهرة، مصر،دارنوبارللطباعة،دط، 1994،ص331.
[5]- سيبويه :عمرو بن عثمان بن قنير:الكتاب :تح:عبد السلام هارون،بيروت، ط 1983،3،ج1،ص 334.
[6]- عبد القاهر الجرجاني:دلائل الإعجاز: ص 87.
[7]- المصدر نفسه :ص 86.

[8]- ينظر:محمد عبد المطلب:البلاغة والأسلوبية:ص 272.
[9]- ينظر: أبو يعقوب السكاكي:مفتاح العلوم:ص 342.
[10]- ينظر :المصدر نفسه: ص 337.
[11]- سورة الصافات:الآية :47.
[12]- ينظر : أبو يعقوب السكاكي:مفتاح العلوم:ص 340،341.
[13]- ينظر: مصطفى ناصف: اللغة والتفسير والتواصل: الكويت، سلسلة عالم المعرفة، إلعدد 193،ص11.
[14]- ينظر:محمد محمديونس علي:وصف اللغة العربية دلاليا:ص 142،143.
[15]- ينظر:محمود أحمد نخلة:أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،ص 69.
[16]- الفصل:ترك الربط بين الجملتين،إما لأنّهما متّحدثان صورة ومعنى،أو بمنزلة المتحدثين،وإما لأنّه لاصلة بينهما في الصورة أو في المعنى . السيد أحمد الهاشمي:جواهرالبلاغة:ص 212،222.
[17]- ينظر:محمد خطابي:لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب،لبنان بيروت، ط1، 1991، المركز الثقافي العربي ص97.
[18]- أبو يعقوب السّكاكي:مفتاح العلوم:ص 364.
[19]- سورة سبأ: الآية:2.
[20]- أبو يعقوب السّكاكي:مفتاح العلوم: ص 336.
[21]- أبو الهلال العسكري: الصناعتين"الكتابةوالشعر"تح:علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم ،لبنان،بيروت منشورات المكتبة العصرية، دط،1986، ص 106.
[22]- أبو يعقوب السّكاكي:مفتاح العلوم: ص 360.
[23]- ينظر:المصدر السابق: ص 362-363.
[24]- ينظر: أبو يعقوب السّكاكي:مفتاح العلوم: ص 370.
[25]- سورة النمل: الآيات 10،09،8.
[26]- أبو يعقوب السّكاكي:مفتاح العلوم: ص 368.
[27]- السيد أحمد الهاشمي:جواهرالبلاغة:ص 224.
[28]- أبو يعقوب السكاكي:مفتاح العلوم: ص 360.
[29]- ينظر:محمد خطابي:لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب:ص 113.
[30]- الخطيب القزويني:الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبديع والبيان :ص 118.
[31]- أبو الهلال العسكري:الصناعتين:ص 408.
[32]- المصدر السابق:ص 406.
[33]- أبو يعقوب السّكاكي:مفتاح العلوم:ص 370.
[34]- المصدر نفسه: ص 376.
[35]- سورة البقرة: الآيتان: 8،9.
[36]- سورة البقرة:الآيتان :1،2.
[37]- ينظر :محمد خطابي:لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب:ص 116.
[38]- أبو يعقوب السّكاكي:مفتاح العلوم،ص 379.
[39]- المصدرنفسه :ص 379.
[40]- مسعود صحراوي:الأفكار المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، رسالة دكتوراه في اللسانيات مخطوط، إشراف: عبد الله العشي، جامعة باتنة، 2004، ص289.

[41]- ينظر:مختار عطية: علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم،دراسةبلاغية، دارالوفاء، الإسكندرية، 2003 ص151.
[42]- أبو الهلال العسكري: الصناعتين الكتابة والشعر:ص 171.
[43]- ينظر: السيد أحمد الهاشمي:جواهرالبلاغة:ص 242.
[44]- أبو يعقوب السّكاكي: مفتاح العلوم:ص 387.
[45]- سورة البقرة: الآية:179.
[46]- واضح أحمد :المفاهيم التداولية في البلاغة العربية :ص 134.
[47]- سورةالبقرة:الآية: 2.
[48]- الزهراوان: البقرة وآل عمران .
[49]-أبو يعقوب السّكاكي:مفتاح العلوم: ص 387.
[50]- سورة البقرة: الآية 164 .
[51]- أبو يعقوب السّكاكي:مفتاح العلوم: ص 393.
[52]- الجاحظ :البيان والتبيين : ج1،ص 105.
[53]- واضح أحمد :المفاهيم التداولية في البلاغة العربية :ص 138.
[54]- أبو يعقوب السّكاكي: مفتاح العلوم: ص 400.
[55]- المصدرالسابق: ص 400.
[56]- المصدر نفسه :ص 400.
[57]- سورة آل عمران: الآية:144.
[58]- ينظر:أبو يعقوب السّكاكي: مفتاح العلوم: ص 400:
[59]- سورة البقرة: الآية: 173.
[60]- أبو يعقوب السّكاكي: مفتاح العلوم: ص 400
[61]- المصدر نفسه : ص 404.
[62]- المصدر السابق ص 405.
[63]- سورة النساء: الأية171.
[64]- أبو يعقوب السّكاكي:مفتاح العلوم:ص407
[65]- ينظر:جاكموشلار، آنروبول:التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر:سيف الدين دعفوس، محمد الشيباني،ص 270.
[66]-منذرعياشي: العلاماتية وعلم النص : المركز الثقافي العربي ،لبنان، بيروت ،2004،ط 1،ص 172.
[67]- أبو يعقوب السّكاكي: مفتاح العلوم: ص 414.
[68]- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية :ص 38.
[69]- أبو يعقوب السكاكي: مفتاح العلوم:ص 416.
[70]- أبو يعقوب السكاكي: مفتاح العلوم، ص 419.
[71]- الهادي ابن ظافر الشهري:استراتيجيات الخطاب: ص 340.
[72]- أبو يعقوب السكاكي: مفتاح العلوم:ص 428.
[73]- المصدر نفسه:ص 428.
[74]- ينظر : مختار عطية:علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم، الإسكندرية،مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر دط،2004، ص 225 ومابعدها .
[75]- أبو يعقوب السكاكي: مفتاح العلوم: ص247.

[76]- المصدرالسابق: ص 248.
[77]- سعد الدين التفنازاني: المطول في الشرح تخليص المفتاح للخطيب القروبين ترتيب وتعليق: عبد المغتال الصعيدي، إيران منشورات دار الحكمة، دط (دس)، ،ج 1، ص84.